دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة المصارف العراقية الخاصة
(دراسة ميدانية)
The Role of Audit Committees on Corporate Governance Effectiveness of Iraqi Special Banks
(Filed Study)

أ.د. بشرى نجم عبد الله المشهداني
قسم المحاسبة– كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

الباحث فراس علي ذياب
ديوان الرقابة المالية

المستخلص

إنسجاما مع التطورات البيئية المستجدة وما يمكن أن يقبل عليه العراق من فرص وتحديات مستقبلية في العديد من المجالات ومنها المجالات الاقتصادية، فإنَ الأمر يتطلب مواجهة تلك المستجدات والتكّيف معها من خلال تبني الكثير من المفاهيم ذات الصلة ومن بينها مفهوم حوكمة الشركات المساهمة والالتزام بمبادئها ومعاييرها وتطبيق آلياتها، ولاسيما ما يتصل بتشكيل لجان التدقيق وتحديد المهام والواجبات المناط ة بأعضائها وشروط استقلاليتهم وكذلك تأهيلهم من الناحيتين العلمية والعملية وبالشكل الذي ينسجم مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في الشركات المساهمة ومنها المصارف عينة البحث ، ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأهمية تشكيل لجان التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وتحديد نواحي القصور في قانون الشركات رقم (64) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 في الإشارة وبوضوح إلى مفهوم حوكمة الشركات وآليات تنفيذها ولا سيما ما يتصل بلجان التدقيق، إذ أتضح ومن خلال نتائج التحليل أن العديد من العاملين في المصارف عينة البحث يؤيدون تفعيل الإطار القانوني الذي ينظم أعمال المصارف بما يساهم في تعزيز فاعلية حوكمتها.

الكلمات الإفتتاحية: حوكمة الشركات، آليات حوكمة الشركات، لجان التدقيق .

Abstract

Consistent with developments emerging environmental and can accept by Iraq of the opportunities and challenges ahead in many fields, including economic areas, it requires the face of those developments and adaptation by adopting a lot of related concepts, including the concept of corporate governance and commitment to its principles, standards and mechanisms, especially those related to the formation of audit committees and identify the tasks and duties entrusted to its members and terms of their independence as well as the rehabilitation of both scientific and practical manner that is consistent with the interests of shareholders and other stakeholders in the companies, including banks, research sample, the research aims to shed light on the concept of corporate governance and the importance of forming audit Committees and identify deficiencies in the Companies Law (64)- 2004 and the banking Law (94)- 2004 in the signal clearly to the concept of corporate governance and implementation mechanisms, especially those related to the Audit Committee, as it became clear through the results of the analysis that many of theworking in the research sample banks in favor of activating the legal framework that regulates the work of banks, which would contribute in enhancing the effectiveness of governance.

key words: Corporate governance, Corporate governance mechanisms, Audit committees.

المقدمة

شغل موضوع حوكمة الشركات حيزا كبيرا من اهتمام الكثير من المنظمات والهيئات المتخصصة في المجالات المحاسبية والتدقيقية في السنوات الأخيرة بعد الانهيارات التي شهدتها الأوساط المالية في العديد من دول العالم من جهة، وبروز ظاهرة العولمة وانهيار الحواجز التجارية والعوائق ذات الصلة بتدفق الأموال بين الدول وأهمية ذلك في تعزيز المقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على استمرار تدفق الاستثمارات المحلية من جهة أخرى، وفي ضوء ما سبق فقد تم إصدار العديد من التقارير التي سلطت الضوء على مفهوم حوكمة الشركات والمبادئ العامة التي تستند إليها والمعايير التفصيلية ذات الصلة، لاسيما ما يتصل باللجان التابعة لمجلس الإدارة في الشركات المساهمة ومن بينها لجنة التدقيق التي يناط بأعضائها الكثير من المهام والمسؤوليات بهدف تعزيز الإستقلالية وضمان إعداد ونشر التقارير المالية الشفافة التي تنسجم مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من

أصحاب المصلحة في تلك الشركات، لذا فقد جاء هذا البحث * لبيان دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات المساهمة، ولتحقيق أهداف البحث بشكل وافٍ فقد تم تقسيمه على عدة محاور تناول المحور الأول منهجية البحث ودراسات السابقة، في حين تناول المحور مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها، وتناول المحور الثالث مفهوم لجان التدقيق وتحديد أهميتها والمهام الموكلة لأعضائها بما يساهم في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات، أما المحور الرابع فقد خصص للجانب التحليلي الذي تناول دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة المصارف عينة البحث، وأخيرا تناول المحور الخامس الخلاصة وأهم التوصيات.

المحور الأول
منهجية البحث ودراسات سابقة

أولا: منهجية البحث:

1. مشكلة البحث: وتتركز في الإجابة على التساؤلات التالية:

أ- هل هناك قصور في نصوص قانون الشركات العراقي (64) لسنة 2004 وقانون المصارف العراقي (94) لسنة 2004 بشأن تبني مفهوم حوكمة الشركات وتطبيق آلياتها بشكل عام وآلية لجان التدقيق بشكل خاص؟.

ب- هل هناك أهمية بشأن إلتزام الشركات المساهمة العراقية ومنها المصارف الخاصة عينة البحث بتطبيق آليات حوكمة الشركات بشكل عام وآلية لجان التدقيق بشكل خاص؟.

2. أهداف البحث: وتتمثل بما يلي:

أ- تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها في العديد من المجالات ، فضلا عن أهمية تشكيل لجان التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ودورها في تعزيز فاعلية الحوكمة.

ب- مراجعة نصوص قانون الشركات العراقي (64) لسنة 2004 وقانون المصارف العراقي (94) لسنة 2004 بشأن تشكيل لجان التدقيق وتحديد مؤهلات أعضائها ودرجة استقلاليتهم والمهام الموكلة إليهم .

ج- تحليل آراء العاملين في المصارف عينة البحث بشأن أهمية تطبيق حوكمة الشركات بشكل عام وتشكيل لجان التدقيق بشكل خاص وتحديد دورها في تعزيز فاعلية الحوكمة.

---

* **مستل من بحث المعهد العربي للمحاسبين القانونيين الموسوم "دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات المساهمة في العراق– بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة"2010.**

3. فرضية البحث: إذ يستند البحث على فرضية مفادها "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تشكيل لجان التدقيق في المصارف العراقية الخاصة وبين تعزيز فاعلية حوكمة تلك الشركات"، هذا وتتفرع الفرضية أعلاه إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- يسهم تشكيل لجان التدقيق في تعزيز فاعلية المدقق الداخلي.

ب- يسهم تشكيل لجان التدقيق في تعزيز فاعلية المدقق الخارجي.

ت- يسهم تشكيل لجان التدقيق في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة بتنفيذ الأعمال الموكلة لهم.

ث- يسهم تشكيل لجان التدقيق في تعزيز جودة القوائم المالية.

ج- يسهم تشكيل لجان التدقيق في تعزيز اعتمادية أصحاب المصلحة على القوائم المالية.

4. مجتمع البحث وعينته: يتألف مجتمع البحث من مجموعة من المصارف الخاصة العاملة في العراق والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها ستة عشر مصرفاً أختار الباحثان منها خمسة مصارف كعينة للبحث (الشرق الأوسط العراقي، بابل، الاقتصاد للإستثمار والتمويل، الوركاء، المتحد للاستثمار)، إذ قام الباحثان ولغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته بإعداد استمارة استبيان (الملحق 1) تم توزيعها على العاملين في المصارف عينة البحث، وقد شملت الاستمارة ثلاثة محاور تناول المحور الأول أسئلة حول أهمية حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العراقية، أما المحور الثاني فقد تناول الأسئلة المطروحة بشأن واقع حال لجان التدقيق في المصارف عينة البحث ومبررات التطوير، في حين تناول المحور الثالث دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات.

ثانيا: دراسات سابقة والإسهامة التي قدمها البحث الحالي:

1. الدراسات العربية:

أ- **دراسة خليل والهلالي 2003 "إنموذج مقترح لدعم اتخاذ القرارات الإدارية في إطار علاقة لجان التدقيق بالتحكم المؤسسي"**، إذ بينت الدراسة أهم أسباب الضعف والتدهور في بيئة أعمال الشركات ولا سيما ما يتصل بضعف التنظيمات المحاسبية والإدارية والرقابية وتدني أداء أنشطة التدقيق، فضلا عن ضعف إستقلال المدقق الخارجي الأمر الذي ألقى بأعبائه على الكثير من المنظمات الدولية المختصة بضرورة إعادة بناء الثقة المفقودة بين أصحاب الملكية في الشركات ولا سيما الشركات المساهمة ومجالس الإدارة وبذلك يعد موضوع حوكمة الشركات والمعايير التي تستند إليها ومن بينها لجان التدقيق كما أشارت الدراسة مخرجا إلى بناء الثقة من جديد بين تلك الأطراف، وفي ضوء ذلك سعت الدراسة إلى صياغة إنموذج مقترح لرفع كفاءة القرارات الإدارية في الشركات وفي إطار علاقة لجان التدقيق بحوكمة الشركات وذلك من خلال استقراء تحليلي لنتائج الدراسات السابقة في هذا المجال.

ب- دراسة الرحيلي 2005 "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة سعودية" والتي هدفت إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات من الناحية النظرية والتعرف على أسباب ودوافع إنتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة مع بحث ومناقشة دور لجان التدقيق كأحد أبرز دعائم هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة العربية السعودية، كما بينت هذه الدراسة أن الحوكمة عبارة عن نظام يتم من خلال إدارة ورقابة الشركات، ويهدف إلى حماية حقوق حاملي الأسهم وتحقيق المساواة والعدالة بينهم وإشراكهم في عملية اتخاذ القرارات، وتوفير المعلومات بشفافية ووضوح لهم جميعا، وتحديد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم في تلك الشركات وعلى الرغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية إلا أن هناك محاولات عدَة جادة للتعريف بهذا المفهوم وآليات تطبيقه على أرض الواقع، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن لجان التدقيق في الشركات المساهمة تلعب دورا مهما في تطبيق هذا المفهوم في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة.

ت- دراسة خضير 2009 "الأفصاح عن المعلومات المحاسبية ودورها في حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية- دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، والتي هدفت الى تقويم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومدى فاعليتها في تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، وصياغة نموذج مقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية ودور المعلومات المحاسبية في تنفيذها في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد توصلت الددراسة الى مجموعة من الأستنتاجات من بينها أهمية الدور الذي تمارسه لجان التدقيق في دعم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، وأن هناك قصور في الإطار القانوني الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق بشأن إهمية تبني مفهوم حوكمة الشركات وتطبيق آلياتها ومنها لجان التدقيق.

2. الدراسات الأجنبية:

أ- دراسة Good & Seow 2002:

"The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting &Auditing : Perceptions of Auditors and Directors in Singapore"

تناولت الدراسة تأثير آليات حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة في سنغافورة، وقد خلصت الدراسة إلى تأكيد دور التدقيق الداخلي ولجان التدقيق في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية فضلا عن أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك، كما توصلت الدراسة إلى

نتائج عدة من أهمها أن للتدقيق الداخلي ولجان التدقيق دور في مساعدة مراقب الحسابات على مقاومة ضغوط الإدارة وإبداء الرأي في القوائم المالية.

ب- دراسة Gregory & Lilien 2003:

" The Role of Audit Committee on Corporate Governance "

ركزت الدراسة على الدور الذي تقوم به لجان التدقيق والمسؤوليات المناطة بأعضائها وأهمية ذلك في ضمان حوكمة جيدة للشركات، إذ يعد الدور الرئيس لأعضاء تلك اللجان والمتمثل بضمان صحة العمليات التي تنجزها إدارة الشركة وكل من المدققين الداخليين والخارجيين الوسيلة المناسبة لضمان جودة التقارير المالية، وبالتالي تعزيز الركائز التي تستند إليها الحوكمة، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الوفاء ببعض المتطلبات ذات الصلة بجعل لجان التدقيق قادرة على أنجاز الأدوار والمسؤوليات المناطة بها ومن بينها تمتع أعضاء لجان التدقيق بمستوى ملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة الكافية، فضلا عن نشر ثقافة الحوار الصريح والمفتوح بين أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة التدقيق والتشجيع على الإشراف النشط والمستقل.

ويتميزّ البحث الحالي عن الدراسات السابقة في إبراز دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات المساهمة ومنها المصارف العراقية الخاصة ومدى قدرتها على تعزيز فاعلية كل من المدقق الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة وضمان جودة القوائم المالية بما يفيد حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، ويوضح الشكل (1) في أدناه إنموذج البحث:

شكل (1): إنموذج البحث.

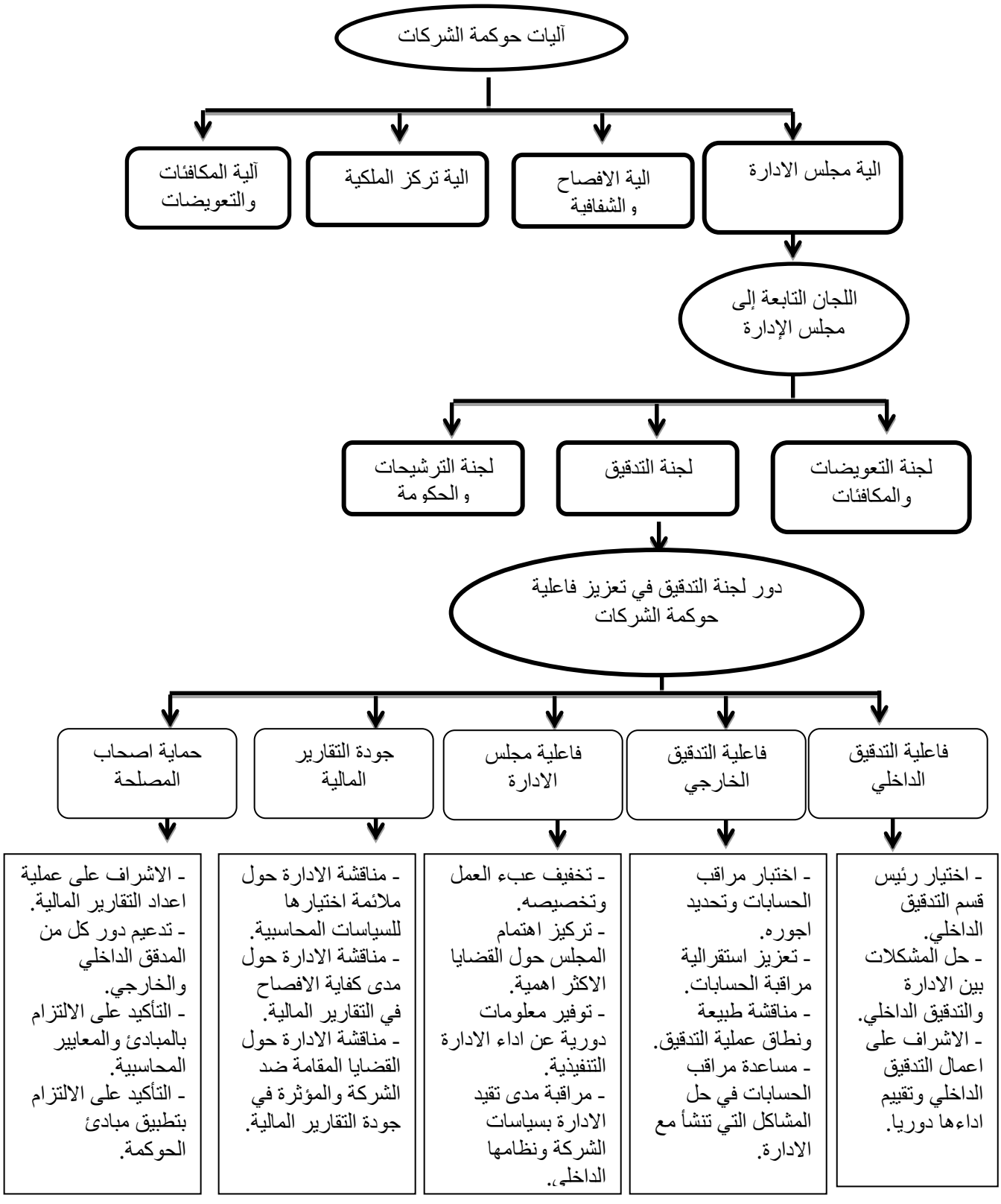

المحور الثاني

مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها

نجحت حوكمة الشركات مؤخرا في جذب اهتمام الرأي العام بسبب أهميتها الجلية للسلامة الاقتصادية للشركات وللمجتمع عموماً ، وعلى أية حال فإنَ وضع تعريف محدد لمفهوم حوكمة الشركات ما يزال يشوبه بعض الغموض كونه يغطي العديد من الجوانب القانونية والإدارية وكذلك الجوانب الاقتصادية والإجتماعية فضلا عن الجوانب المالية والمحاسبية، لذا يرى الباحثان أنه من الضروري عرض وجهات النظر المختلفة للمفهوم مما يعطي صورة أوضح للقارئ وكما يأتي:

أولا: وجهة النظر القانونية والإدارية:

تعد القوانين والمعايير المنظمة لعمل الشركات مثل قوانين الشركات وقوانين الأسواق المالية والمعايير المحاسبية والتدقيقية العمود الفقري لإطار حوكمة الشركات، وتنظم تلك القوانين والمعايير العلاقة بين الأطراف المهتمة بالشركة والمعنية بالاقتصاد كله، ويشير *Zingales* في هذا الصدد وعلى حد تعبير (المشهداني، 2007، 51) إلى الأشكال المختلفة للعقود بين الأطراف المعنية في الشركة والتي تمثل حجر الأساس في تنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالشكل الذي يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم، هذا وتأتي أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية والإدارية للتغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج عن الممارسات السلبية التي تنتهك صيغة العقود المبرمة أو القوانين والقرارات والنظم الأساسية المنظمة للشركة.

ويشير (السعيدي، 2004، 5) في نفس السياق إلى أن مفهوم الحوكمة الجيدة للشركات يشمل البني التحتية والقانونية المنظمة للأعمال مثل قانون الشركات، وقانون السوق المالية ومعايير المحاسبة والتدقيق، إلى جانب أخلاقيات الأعمال وبيئتها الشاملة.

وفي ضوء ما سبق عرفت حوكمة الشركات من قبل (Donaldson, 1990, 376) على أنها "الإطار الذي يتم بواسطته رقابة أداء المديرين . وعرفت كذلك من قبل لجنة (Cadbury, 1992, Par. 5-2-1) بأنها "النظام الذي يتم بواسطته توجيه ورقابة أداء الشركات".

كما عرفت الحوكمة في تقرير لجنة (Peters, 1997, 1-2) بأنها "مجموعة من القواعد اللازمة للإدارة السليمة والإشراف المناسب وتقسيم الواجبات والمسؤوليات والسلطات المؤثرة في التوازن المقنع لنفوذ أصحاب المصلحة كافة". في حين عرفها (Wolfensohn 1999, 15) بأنها "ذلك النظام الذي يدور حول تشجيع وتحقيق العدالة والشفافية ومساءلتها".

كما عرفت حوكمة الشركات على أنها "التفاعل الإيجابي بين القوانين التي تحكم الأنظمة والتعليمات، الإجراءات، ثقافة الأفراد العاملين بها، دور المدقق الخارجي مع الإدارة والجهات الرسمية المعنية بالإشراف عليها وأدواتها الرقابية المختلفة لتحقيق التفاعل الذي يصب في نجاح الشركة

واستمرارها ويجعل من تغير الأشخاص وانتقالهم إلى مواقع مختلفة داخلها أو خروجهم منها لا يؤثر على سلامة سيرها أو تقدمها من الناحية الإدارية أو المالية". (البشير، 2003، 3)، وكذلك عرفت حوكمة الشركات من منظور رقابي وعلى حد تعبير (يعقوب، 2006، 37) على أنها " نظام رقابي تتبناه الشركات لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة فيها لوضع القواعد والإجراءات المتعلقة بشؤونها لغرض تحسين الأداء المالي والحفاظ على السمعة الاقتصادية لها عند اتخاذ القرارات الخاصة بخدمة المساهمين وأصحاب المصالح والمجتمع بصورة عامة، ومساعدتها على تحقيق أهدافها ضمن إطار أخلاقي نابع من داخلها بوصفها هيئة معنوية لها أنظمتها وهيكلها الإداري دون أن تعتمد في ذلك على سلطة أي فرد أو نفوذه الشخصي".

ثانيا: وجهة النظر الاقتصادية والإجتماعية:

يشير كل من (Demb& Neubaner, 1992, 10) في هذا السياق إلى النطاق الأوسع لحوكمة الشركات والذي يشمل كل من حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين وكذلك المجتمع فهي أي الحوكمة ترتبط مع تحقيق رغبات ومصالح أصحاب المصلحة إذ تمثل حوكمة الشركات، "العملية التي يمكن من خلالها أن تستجيب الشركات لحقوق ورغبات أصحاب المصلحة فيها". كما يرتبط الإطار الأكثر شمولية لمفهوم حوكمة الشركات بالنواحي الاجتماعية، فضلا عن المجالات القانونية والاقتصادية، إذ أن تأثير نجاح أو فشل الشركات في أداء نشاطاتها وما يترتب عن ذلك من الممكن أن يمتد ليشمل عددا كبيرا من فئات الاقتصاد والمجتمع، وعليه يجب تركيز الاهتمام على أصحاب المصلحة (سواء كان لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة مع الشركة)، وكذلك الأخذ بالمسؤولية الإجتماعية للشركات، ويرى (Hopkins, 2000, p. 180) في هذا المجال إلى أن المسؤولية الإجتماعية لا تهتم فقط بتدعيم مكانة وربحية الشركة ولكنها تهتم أيضا بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدمه ونمو المجتمع كله. كما يشير (Winkler, 1998, 18) في الصدد نفسه إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء التي تعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة وتحقيق التقدم الاقتصادي المنشود.

وفي ضوء ما سبق عرفت حوكمة الشركات من (Vishny & Shleifer, 1997, 737) في المسح الذي أعد من هما حول حوكمة الشركات بأن حوكمة الشركات" تتعامل مع الطرق التي يمكن بواسطتها لمجهزي الأموال فيها ضمان حقوقهم على عائد استثماراتهم" .

ثالثا: وجهة النظر المالية والمحاسبية:

ترتبط حوكمة الشركات بموضوع الفساد المالي والإداري ،والذي يصعب التعامل معه في العديد من الاقتصاديات بسبب التقلبات السياسية والأفعال غير القانونية المحتملة ،ومن اجل معالجة ذلك الفساد وضمان التنافس الفعال في الاقتصاد العالمي واكتساب منافع النمو الاقتصادي ، ينبغي كما يشير

(Sullivan, 2001, 5)تركيز الجهود إلى تحسين حوكمة الشركات ، ولاسيما في مجال إتباع الشفافية في إنجاز معاملات الشركات وتبني المعايير المحاسبية والتدقيقية ذات الجودة العالية.

ومن الناحية المحاسبية وكما يشير (سليمان، 2006، 15) زاد الإهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لإستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية في بورصة الأوراق المالية بشأن دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الشركة وذلك من خلال القوائم والتقارير المالية المنشورة وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مراقبي الحسابات المعينين من قبل الجمعية العمومية للشركة. هذا وتتجسد أهمية الحوكمة من وجهة النظر المالية والمحاسبية بما يأتي : (ميخائيل، 2005، 83).

١. محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده اوعودته مره أخرى .
٢. ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة للعاملين كافة في الشركة بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها.
٣. تفادي وجود أخطاء عمديه أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية المتطورة .
٤. تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.
٥. تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.
٦. ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية بشأن ممارسة ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

وفي ضوء ذلك عرفت الحوكمة من (Fredman) وعلى حد تعبير (العربيد، 2003، 10) بأنها" إدارة أعمال الشركات طبقا لرغبات حملة الأسهم، أي بمعنى تحقيق العائدات المجزية لهم وتعظيم قيمة الأسهم"،كذلك عرفت (المشهداني، 2007، 47) حوكمة الشركات على إنها "الإطار الذي يمكن من خلاله إدارة الشركات، ولاسيما الشركات المساهمة المدرجة في أسواق رأس المال ورقابتها، إذ يتم وفقاً لهذا الإطار تحديد الحقوق والواجبات وتوضيح الأدوار والمسؤوليات لكل الأطراف ذات الصلة المباشرة بتلك الشركات) وهم مجلس الإدارة وإدارة الشركة وحملة الأسهم، (فضلاً عن الأطراف الأخرى ذات الصلة غير المباشرة بالشركات المعنية) وهم أصحاب المصلحة الآخرين مثل، الزبائن والمجهزين والمقرضين، واستناداً إلى بعض المفاهيم والأسس النظرية) مثل العدالة والإنصاف، الشفافية، المسؤولية والمساءلة، والاستقلالية، وصياغة كل ما سبق في مجموعة من المبادئ العامة والمعايير التفصيلية، وذلك بهدف حماية حقوق حملة الأسهم وتعظيم قيمتها السوقية في الأجل الطويل وكذلك حماية حقوق أصحاب المصلحة الآخرين والمحافظة عليها".

ويقدم التعريف أعلاه من وجهة نظر الباحثان إطاراً مفاهيمياً لحوكمة الشركات ويؤكد على أهمية المساءلة والمسؤولية الإجتماعية للشركات بدايةً من تحديد أهداف الحوكمة وانتهاءً بتحديد المعايير ذات

الصلة ومنها المعايير الخاصة بتشكيل لجان التدقيق وتحديد مهامها بما يعزّز من فاعلية حوكمة الشركات في العديد من المجالات التي سيتم التطرق إليها لاحقا.

المحور الثالث

مفهوم لجان التدقيق ودورها في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات

أولا: تعريف لجان التدقيق:

تعد لجان التدقيق أحد آليات حوكمة الشركات وحجر الزاوية في حماية مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وقد حظيت لجان التدقيق مؤخرا بإهتمام بالغ من الهيئات الدولية المتخصصة والباحثين، لا سيما بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي اجتاحت كبرى الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان التدقيق في تعزيز المصداقية والشفافية في المعلومات التي تفصح عنها الشركات ولا سيما المعلومات المالية، وذلك من خلال دورها في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية ووظيفة التدقيق الداخلي ودورها في دعم وظيفة مراقب الحسابات وتعزيز استقلاليته، فضلاً عن أهميتها في التأكيد على الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات وهو الأمر الذي أدى إلى قيام البورصات المالية في مختلف دول العالم بمطالبة الشركات المساهمة المدرجة فيها بأنشاء لجان للتدقيق وتحديد مهامها.

وقد تم تعريف لجنة التدقيق سنة 1987 كما أشار (Soltoni, 2007, 103- 104) بأنها "جزء أساسي من أي نظام يصمم لحماية التقارير المالية من الاحتيالات"، ويعد هذا التعريف من وجهة نظر الباحثان مختصر أو لا يعبر عن حقيقة عمل لجان التدقيق والمهام الموكلة اليها، كما عرفها Marrian وعلى حد تعبير (الرحيلي، 2008، 193) بأنها "لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مديرين غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية وكذلك التأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبة للشركة، ونتائج التدقيق من قبل المدقق الداخلي والخارجي وأعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد اتعاب المدقق الخارجي"، وقد جاء هذا التعريف مقتصراً على عدد أعضاء اللجنة دون الإشارة الى مسؤلياتهم وخبراتهم كما إنه لم يشير إلى مكانة لجان التدقيق في الهيكل التنظيمي للشركة، كما عرف (ميخائيل، 2005، 32) لجان التدقيق بأنها "لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، تتكون من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين، ويحضر اجتماعات هذه اللجنة المدققين الداخليين والخارجيين إذا اقتضى الأمر ذلك، وتفوض هذه اللجنة صلاحيات العمل طبقاً للأحكام التي يقررها مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها الدورية إلى رئيس مجلس الإدارة "، وقد جاء تعريف ميخائيل مقتصراً على الجوانب

التنظيمية فقط دون الإشارة إلى مسؤوليات أو مهام عمل لجنان التدقيق كحلقة وصل بين الأطراف الثلاث الممثلة بمجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي.

ويمكن تعريف لجنة التدقيق من وجهة نظر الباحثان فضلاً عما جاء في أعلاه بأنها " لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مؤلفة من ثلاثة إلى خمسة من المديرين غير التنفيذيين والمؤهلين علمياً وعملياً حيث ينبغي على الأقل أن يكون أحدهم حاصل على شهادة عليا في مجال المحاسبة والتدقيق، كما ينبغي ان تمتلك هذه اللجنة السلطة والصلاحيات الكافية لقيامها بالمهام المكلفة بها وحصولها على المعلومات بالسرعة والدقة المطلوبة، وتعمل هذه اللجنة كحلقة وصل بين الإدارة ومراقب الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي، كما تعمل كمشرف على عملية إعداد التقارير المالية ومتابعة مدى إلتزام الشركة بالأنظمة والقوانين والتعليمات ذات الصلة".

ثانيا: مهام لجان التدقيق ودورها في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات :

يهدف تشكيل لجان التدقيق الى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والإلتزام بتعليماتها، وبذلك تساعد اللجنة مجلس الإدارة في تلبية مسؤولياته القانونية والعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من مراقب الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي (شحاته وعلي، 2006، 312)، وتتركز المهمة الأولى للجنة التدقيق في ضمان أن العمليات التي تقوم بها الإدارة وموظفو التدقيق الداخلي ومراقب الحسابات تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية (الروزنامجي، 2007، 75)، كما أنه من المفترض كما يشير (Gregary, 2003 ,207) أن يحصل مجلس الإدارة على قدر كافٍ من المعلومات عن الشركة بحيث يمكنَه من الإشراف الجيد عليها كما يتم تفويض المهام المعقدة إلى لجان متخصصة تمكن مجلس الإدارة من التركيز بكفاءة على النواحي المتفرقة من العمل، ولمساعدة مجالس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية، فأن الاتجاه يتزايد للإعتماد على لجنة التدقيق التي تمثل مجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة تتولى القيام باستعراض وإشراف مستقل للعمليات التي تقوم بها الشركة لتوفير تأكيد معقول حول جودة التقارير المالية ونظم الرقابة الداخلية وتعيين مراقبي الحسابات المستقلين للشركة، ومع أنه لا يتوقع من لجنة التدقيق أن تحل محل المجموعتين المسؤولتين بصفة أساسية عن إعداد القوائم المالية للشركة والمصادقة عليها وهم كل من (الإدارة المالية ومراقبي الحسابات) فإن اللجنة بعدّها امتداداً لكامل هيئة مجلس الإدارة، يجب أن تعمل مع هاتين المجموعتين للتأكد من وجود نظام سليم يعمل بشكل جيد عند إعداد التقارير المالية.

وقد اشارت لجنة إعداد التقارير المالية (FRC) في المملكة المتحدة في تقريرها الدليل الموحد للجان التدقيق (ACCG) إلى مهام لجان التدقيق بالآتي: (Smith Report , 2003 ,6)

١. يتمثل الدور الرئيس للجان التدقيق في تأكيد نزاهة وسلامة التقارير المالية وإجراءات التدقيق وذلك من خلال التأكيد على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي خلال قيامه بالعمل.

٢. التأكد من امتلاك الشركة لنظام رقابة داخلي سليم أو أية أنظمة للرقابة على المخاطر غير المالية، كما أن للجنة التدقيق دوراً خاصاً في التأكيد الذي يعطيه مجلس الإدارة إلى أصحاب المصالح حول نزاهة وسلامة تدقيق الشركة وإجراءات التدقيق الداخلي فيها.

٣. وفي حال حدوث بعض الأخطاء فأن للجنة التدقيق دوراً في تصحيح تلك الأخطاء فعلى سبيل المثال فأن فشل عملية التدقيق على ما يبدو تقود إلى الإفلاس أو حتى سوء الإدارة المتعمد في القرارات المتعلقة بالتقارير المالية وهذا يمكن أن يضع اللجنة في علاقة عكسية مع كل من المدقق الخارجي والداخلي، كما إن على لجان التدقيق أن تكون مستعدة لقبول الدور في حال الضرورة.

٤. مواجهة القرارات الجدية والصعبة والمتخذة من الإدارة في حال ثبوت عدم صلاحيتها وملاءمتها لظروف الشركة وذلك من خلال الرجوع إلى الخبراء حول تلك القرارات المتخذة من الإدارة ومدى صلاحيتها والتقاط الإشارات حول حدوث المشاكل أو الأزمات وفي مرحلة متقدمة قبل حدوثها ومحاولة التصدي لها ومنع وقوعها.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة التدقيق تكلف بصفة عامة بالإشراف على ثلاث نواحي رئيسة في إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية وعملية التدقيق وكما يلي:

1. إعداد التقارير المالية، حيث تعد وظيفة لجنة التدقيق كما يشير (Cipe, 2003 ،132–214) بالنسبة لإعداد التقارير المالية وظيفة إشرافية ورقابية، ولا يدخل في دور لجنة التدقيق قيامها بإعداد القوائم المالية أو الإفصاح باتخاذ القرارات الفعلية فيما يخص إعداد هذه القوائم، إذ أن ذلك يعد من مسؤولية الإدارة المالية وجهاز التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين وإن إشراف لجنة التدقيق بالنسبة لإعداد التقارير المالية يتضمن الآتي:

أ- استعراض نتائج التدقيق الداخلي والخارجي، بما في ذلك أية ملاحظات يتضمنها رأي مراقب الحاسبات وأية إجابات على تلك الملاحظات من الإدارة إلى جانب النظر في التوصيات التي يقدمها مراقب الحسابات.

ب- الإطلاع على التقارير المالية وكافة الملاحظات التي يقدمها مراقب الحسابات فيما يتعلق بهذه التقارير، والنظر في أية خلافات ملموسة بين الإدارة ومراقب الحسابات كانت قد نشأت عند إعداد التقارير المالية.

ت- تقوم اللجنة بالنظر في أية تغييرات ملموسة بشأن مبادئ وممارسات التدقيق والمحاسبة المستخدمة عند إعداد التقارير المالية أو أي ممارسة لإختيار مثير للشك تم استخدامه في إعداد تلك القوائم.

ث- تقييم أهداف الشركة من إعداد التقارير الداخلية والخارجية وتحديد مدى الوفاء بتلك الأهداف كما ينبغي على لجان التدقيق أن تحصل على تأكيدات بشأن سلامة وشمولية المعلومات المقدمة في القوائم المالية.

ج- فهم وتقيم نوعية الإيرادات وأن تناقش الإدارة بشأنها في حال وجود إيرادات غير ملائمة وأن تناقش الإدارة بشأنه فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات لتلقي الأخبار الجيدة والسيئة ، حيث ينبغي أن لا تكون اللجنة أول من يسمع فحسب بل يجب أيضاً أن تكون أول من يسأل.

ح- استعراض القوائم المالية السنوية في الوقت المناسب (وقبل الإفصاح عنها للجهات الخارجية) كما ينبغي على أعضاء لجنة التدقيق أن يعملوا مع الإدارة ومراقبي الحسابات كي يفهموا التقديرات والقرارات المحاسبية المهمة.

خ- ضمان أن نظام الشركة في إعداد التقارير المالية يعطي فكرة واضحة عن الأداء، فضلاً عن العمل على تقييم المخاطر من توقعات إحتمال حدوث خسارة في المدة القادمة.

2. **الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر** ، حيث يقوم مجلس الإدارة وكما تشير (المشهداني، 2007، 226-227) في هذا المجال بتفويض المسؤولية إلى لجنة التدقيق لكي تتولى أثنين من المهام تتمثل بالآتي:

أ- الإشراف على سلامة نواحي الرقابة الداخلية والمالية والقانونية والأخلاقية للشركة والتي تعد ضرورية لمنع التزوير والمخاطر المالية الأخرى وتوفير قدر معقول من الضمان لكل من مجلس الإدارة وحملة الأسهم بحماية أصول الشركة وإتباع السياسات والإجراءات المقررة في هذا الشأن وإتمام تسجيل العمليات وإعداد التقارير عنها بشكل سليم، وعليه تعد لجنة التدقيق الرقيب والمشرف على ضوابط الرقابة الداخلية للشركة وهي تعتمد في هذا المجال على أراء المدققين الداخليين ومراقب الحسابات لتحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، كما يقع على عاتق لجنة التدقيق مسؤولية مراقبة خطط الإدارة بشأن تصحيح نقاط الضعف أعلاه وضمان كفاية الجداول الزمنية لتلك الخطط وبما يكفل حماية الشركة وحملة أسهمها.

ب- تقييم نطاق وفعالية الشركة في مجال إدارة المخاطر المالية والإشراف عليها، وينبغي على لجنة التدقيق في هذا المجال استلام التقارير المعدة من إدارة الشركة بشأن فاعلية إدارة المخاطر والنتائج ذات الصلة بالإختبارات المنفذة من المدققين الداخليين والخارجيين في هذا الخصوص.

3. **التدقيق الخارجي**، إذ تكون لجنة التدقيق في مجال التدقيق الخارجي مسؤولة بصفة عامة عن التوصية بترشيح مراقب حسابات خارجي مستقل بعد النظر في عوامل عديدة من بينها استقلال المدقق وسمعته ومدى الفاعلية المتوقعة منه، وتقوم لجنة التدقيق أيضا بالموافقة على الأتعاب والمصروفات الأخرى التي تدفع إلى مراقب الحسابات الخارجي كما توافق على الاستغناء عنه إذا ما تطلب الأمر ذلك، ولدى قيامها بمسؤولياتها الإشرافية فإن لجنة التدقيق عادة ما تقوم بالآتي:

أ- مناقشة نطاق التدقيق الذي سيقوم به مراقب الحسابات والوقت المخصص له، والإجراءات التي سيتم استخدامها وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة في هذا الشأن.

ب- بيان أثر التغييرات المهمة في المبادئ المحاسبية ومعايير التدقيق على نطاق عملية التدقيق.

ت– تحديد أية صعوبات مهمة تكون قد صادفتها أثناء عملية التدقيق بما في ذلك أية قيود على نطاق عملية التدقيق أو على إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة.

ث– مناقشة التقارير المالية والموافقة عليها في ختام عملية التدقيق، بما في ذلك رأي مراقبي الحسابات وأية توصيات أو تعليقات قد يبدونها في هذا الخصوص.

4. التدقيق الداخلي، إذ تكون لجنة التدقيق مسؤولة وبصفة عامة عن مناقشة نظام وبرنامج التدقيق الداخلي وكيفية التنسيق بينه وبين خطة التدقيق الخارجي ولدى استكمال عمليات التدقيق الداخلي، تقوم لجنة التدقيق بتحديد أية نتائج تم التوصل إليها مع المدقق الداخلي، كما ينبغي أن تحدد أية توصيات أو إجراءات قامت بها إدارة الشركة، فضلاً عن ما تقدم فأن لجنة التدقيق مسؤولة عن استعراض واختبار وتحديد مرتبات كبار موظفي التدقيق الداخلي وينبغي أن تقوم لجنة التدقيق وبشكل منتظم بتلقي تقارير لتقييم الأداء من إدارة الشركة عن هؤلاء الأفراد، كما تتلقى أيضا تقارير تقييم مراقبي الحسابات عن أدائهم.

ويتبين مما سبق بان للجان التدقيق دور في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات من عدة جوانب من بينها الجوانب المحاسبية والتدقيقية، فضلا عن تعزيز ثقة حملة الأسهم في الشركات المساهمة والآخرين من أصحاب المصلحة فيها بشأن العديد من القضايا من بينها ضمان جودة التقارير المالية بعدّها الأساس الذي يستند إليه هولاء عن إتخاذ القرارات الاقتصادية، ويشير (شحاتة وعلي، 2006، 313) في هذا السياق إلى الأثار الحوكمية للجان التدقيق والتي تتمثل ب مساهمتها في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات من خلال ضمان جودة أداء التدقيق ودعم استقلالية مراقب الحسابات، والعمل على تنفيذ اقتراحاته بما يصب في مصلحة حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، كما تساهم لجنة التدقيق في تدعيم مركز الشركة الاقتصادي من خلال تزويد أعضاء مجلس الإدارة فيها بالمعلومات المالية وغير المالية الكافية والملائمة لتحسين قرارات المجلس في إدارة شؤون الشركة، فضلا عن تعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي.

وقد أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات إن لم يكن جميعها على ضرورة وجود لجان للتدقيق في الشركات التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان التدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في تلك الشركات ، إذ توصلت دراسة (McMullen) على حد وصف (Cohen, 2004, 87) إلى أن لجان التدقيق تساهم في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية وأن الشركات التي لديها لجان للتدقيق قد إنخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، إلى جانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية التي تعدّها وتنشرها بصفة دورية.

المحور الرابع

دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة المصارف عينة البحث

أولا: لجان التدقيق بموجب متطلبات الإطار القانوني في العراق:

على الرغم من إن قانون الشركات (64) لسنة 2004 لم يتطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات بشكل مباشر إلا إنه ينبغي الإشارة إلى أن هناك جوانب قد أشار فيها القانون أعلاه إلى الحوكمة بشكل غير مباشر، فقد نص القانون المذكورعلى إلزام الشركات بتفعيل مفهوم الحوكمة وإن لم تذكر بالأسم صراحة وذلك من خلال النصوص التي أشتمل الكثير منها على مباديء الحوكمة إلى الحد الذي أعطى فيه مسجل الشركات صلاحية إحالة الشركة المخالفة لنصوصه إلى التصفية الإجبارية أو إحالتها إلى المحكمة لغرض دفع الغرامات التي يتطلبها القانون أو حل مجلس الإدارة، ومما لا شك فيه إن تطوير الاقتصاد يتطلب اهتماماً فعالاً بالرقابة والتدقيق على الشركات وإعطاء مزيد من الإهتمام بها وذلك من خلال إطلاق أدوات رقابية فعالة لضمان بيئة استثمارية آمنة ومتنامية فالإقبال المتسارع على تسجيل الشركات يتطلب مزيداً من العناية لتحقيق المساهمة في فرض الحوكمة المتمثلة بالتقاء مصالح أطراف الحوكمة (الإدارة، والمساهمون والآخرين من أصحاب المصالح) ويتحقق هذا كله من خلال نسيج البيئة التشريعية المتعلقة بتفعيل الرقابة القانونية على الإدارة وتحفيزها على إتباع أساليب الإدارة الجيدة المتمثلة بإضفاء طابع الشفافية وإتباع معايير المحاسبة الدولية وإتباع قواعد الإفصاح والشفافية وتحسين إدارة الشركة بما يصب في مصلحة المستثمرين والآخرين من أصحاب المصلحة.

وقد ألزم قانون الشركات (64) لسنة 2004 وقانون المصارف (94) لسنة 2004 مجلس الإدارة في الشركات المساهمة ومنها المصارف بتشكيل أثنين من اللجان المتخصصة لمتابعة وتنفيذ أعمال المجلس، تختص الأولى بأعمال الرقابة والتدقيق المالي (لجنة التدقيق)، في حين تختص الثانية بتحديد طبيعة ومبالغ الأتعاب المدفوعة لإعضاء مجلس الإدارة والمدير بين التنفيذيين في الشركة (لجنة الأجور)، وقد جاءت اختصاصات وصلاحيات اللجنتين أعلاه مدمجة مع اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للشركة، وتمثلت اختصاصات وصلاحيات لجان التدقيق بالآتي:

1. اختصاصات وصلاحيات لجنة التدقيق وفقا لمتطلبات قانون الشركات (64) لسنة 2004:

أ- مناقشة تقارير كل من الإدارة ومراقب الحسابات وأي تقرير أخر يردها من جهة ذات علاقة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، فضلا عن مناقشة الحسابات الختامية للشركة والمصادقة عليها، بعد تعيين مراقب الحسابات وتحديد أجوره.

ب- مناقشة الخطة السنوية المقترحة والموازنة التخطيطية للسنة التالية وإقرارها.

ت- مناقشة الأقتراحات الخاصة بالإقتراض والرهن والكفالة وإتخاذ القرارت بشانها.

2. اختصاصات وصلاحيات لجنة التدقيق وفقا لمتطلبات قانون المصارف (94) لسنة 2004، إذ تشكل لجنة التدقيق في المصارف بقرار من مجلس إدارته وتتكون من رئيس اللجنة وعضوين ينتخبهم مجلس إدارة المصرف من بين الأعضاء غير المنوط بهم القيام بأعمال تنفيذية داخل المصرف، وحسب مبادئ الحوكمة يجب ان تجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاثة اشهر على الأقل او كلما دعت الحاجة لمناقشة وتنفيذ الواجبات التالية:

أ- المراجعة والموافقة على الإجراءات المحاسبية وخطة مراجعة الحسابات السنوية وضوابط المحاسبة وادارة المخاطر المصرفية.

ب- التوصية بتعيين مراقب الحسابات، واستعراض تقريره بشأن القوائم المالية للمصرف وإبلاغ مجلس الإدارة عن أية نتائج قبل مصادقة مجلس الإدارة على القوائم المالية.

ت- طلب تقارير من رئيس مدققي الحسابات الداخلي ورصد الإمتثال للقوانين والأنظمة المطبقة على المصرف ورفع تقرير بذلك إلى مجلس الإدارة ، فضلا عن مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف الى البنك المركزي العراقي.

ث- مراجعة عمليات المصرف ومعاملاته على أساس الخطط المعتمدة من قبل لجنة التدقيق بطلب من مجلس الإدارة وبناء على طلب حاملي الأسهم معاً الذين يملكون اكثر من (10%) من حقوق التصويت الإجمالية أو على النحو الذي تحدده شهادة تأسيس المصرف، فضلا عن تقديم تقرير سنوي على الأقل إلى حملة أسهم المصرف في اجتماعهم السنوي عن النشاطات التي تم تنفيذها خلال المدة.

ثانيا: تحليل نتائج الإستبانة واختبار الفرضيات:

تناولت هذه الفقرة النتائج الإحصائية لكل فقرة من فقرات المحاور التي تضمنتها الإستبانة بغية اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، فقد تم جمع البيانات وتبويبها وتحليل نتائج الإستبانة من خلال ثلاث محاور، تركز المحور الأول منها على أهمية حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العراقية حيث تركزت معلومات هذا المحور على المعرفة العامة بمفهوم حوكمة الشركات ومدى أهمية هذا المفهوم في بيئة الأعمال العراقية، أما المحور الثاني فقد تركزت معلوماته على واقع حال لجان التدقيق في المصارف العراقية ومبررات التطوير، في حين تركزت معلومات المحور الثالث على دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات. وقد تم استخدام أسلوب النسب المئوية والوسط الحسابي والأنحراف المعياري في تحليل بيانات المحورين الأول والثاني (ملحق 1) أما في المحور الثالث ومن أجل تحديد أهمية كل فقرة من فقرات المحور ونسبة مساهمته في التأثير على مستوى المحور ككل فقد استخدم الباحث ان أسلوب التحليل العاملي (ملحق 2)، وتحديداً طريقتي المركبات الرئيسة قبل التدوير والطريقة المتعامدة بعد التدوير. وتمثلت نتائج تحليل إجابات عينة البحث بما يلي:

1. تحليل نتائج المحور الأول "أهمية حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العراقية" :

أ- تعد حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي برزت عقب الإنهيارات المالية لكبرى الشركات العالمية وقد أشارت نتائج الإستبانة إلى أن غالبية عينة البحث وبنسبة (95.8 %) لديها إطلاع أو إلمام بمفهوم حوكمة الشركات، في حين أكدت عينة البحث وبما يعادل (54.2%) من تلك التي لديها إلمام بموضوع الحوكمة إلى إطلاعها على مباديء ومعايير وآليات الحوكمة الدولية وبنسبة %(61.5) ومباديء ومعايير وآليات الحوكمة العربية وبنسبة (23.1%)، فضلا عن مباديء ومعايير وآليات الحوكمة العالمية وبنسبة (15.4%) .

ب- يعد تبني مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المحلية ذا أهمية جوهرية نظراً لظروف المرحلة الراهنة وما يمكن أن يقبل عليه العراق من فرص وتحديات جديدة في عصر العولمة والإنفتاح الأقتصادي، وفي هذا المجال أشارت نتائج الإستبيان الى اتفاق تام من قبل عينة البحث بشأن ضرورة تبني مفهوم الحوكمة في الشركات العراقية ومنها المصارف وللأسباب التالية:

- تفعيل الدور القانوني والرقابي ونشر الوعي الخاص بمفهومي المسؤولية والمساءلة.
- تعزيز مفهومي العدالة والأنصاف من خلال تحديد المبادئ العامة لحماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في الشركات المساهمة.
- التأكيد على مفهومي الإفصاح والشفافية وبما ينعكس على تعزيز القيمة الاقتصادية للشركات وزيادة حجم تداول أسهمها في السوق المالية.

2. تحليل نتائج المحور الثاني " واقع حال لجان التدقيق في المصارف العراقية ومبررات التطوير" :

أ- تعد لجان التدقيق أحد آليات الحوكمة وحجر الزاوية في حماية مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وقد حظيت لجان التدقيق في الوقت الحالي باهتمام بالغ من الهيئات الدولية المتخصصة والباحثين، لا سيما بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي اجتاحت كبرى الشركات العالمية وفي سؤال موجه الى عينة البحث بشأن مدى إسهام قانون الشركات (64) لسنة 2004 وقانون المصارف (94) لسنة 2004 في تفعيل مفهوم حوكمة الشركات أشارت العينة وبنسبة (54.2%) إلى تضمين القانونين أعلاه وبشكل واضح نسبيا لمتطلبات تشكيل لجان التدقيق في الشركات العراقية ومنها المصارف، مع تأكيد العينة على مجالات أخرى للتطوير من بينها:

- تعزيز استقلالية أعضاء لجان التدقيق.
- ضرورة امتلاك أعضاء لجان التدقيق المؤهلات العلمية والخبرة العملية في الكثير من المجالات من بينها المجالات المالية والمحاسبية.
- تنظيم الأجتماعات وإصدار التقارير الدورية الخاصة بلجان التدقيق.
- الإشراف على عمليات ادارة المخاطر في المصارف وتقييمها.

3. تحليل نتائج المحور الثالث "دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات":

أ- تعد لجنة التدقيق الرقيب والمشرف على ضوابط الرقابة الداخلية للشركات ومن بينها المصارف، ويؤدي تشكيلها كما أتفقت عليه عينة البحث إلى تحقيق عدة منافع لقسم التدقيق الداخلي من بينها إختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتعزيز استقلالية القسم والإشراف على الأعمال المكلف بتنفيذها وحل المشاكل التي تنشأ بين قسم التدقيق الداخلي وإدارة الشركة وبالشكل الذي يساهم في تعزيز فاعلية قسم التدقيق الداخلي وبالتالي تعزيز فاعلية الحوكمة.

ب- تؤدي لجان التدقيق وحسب إتفاق عينة البحث دوراً مهماً في زيادة فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي وذلك من خلال دورها في اختياره وتحديد اتعابه والعمل على حل المشاكل وتسوية النزاعات التي تنجم بينه وبين إدارة الشركة فيما يتعلق بالنواحي المالية والمحاسبية ، كذلك دور لجان التدقيق في مناقشة مراقب الحسابات حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فاعليتها على وفق معايير التدقيق المتعارف عليها وبما يعزّز ثقة الطرف الثالث في تقرير المدقق الخارجي وفي مهنة التدقيق بصفة عامة، وفي هذا الصدد أشارت نتائج الإستبيان إلى إتفاق عينة البحث بشأن إسهام لجنة التدقيق في تعزيز فاعلية المدقق الخارجي وبالتالي تعزيز فاعلية الحوكمة.

ت- حتى يتحقق لمجلس الإدارة في الشركات ومنها المصارف الإشراف بدرجة كافية على الإدارة التنفيذية عليه أن يقوم بجمع قدر هائل من المعلومات التي يجب فهمها ثم العمل بمقتضاها ومن ثم فإن تفويض المهام المعقدة إلى لجان متخصصة يُمكن مجلس الإدارة من التركيز بكفاءة على النواحي المتفرقة من العمل، وقد أشارت عينة البحث في هذا الخصوص إلى دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية مجلس الإدارة في الكثير من القضايا من بينها إناطة بعض مهام مجلس الإدارة فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية والتدقيقية إلى لجان التدقيق، وكذلك مهام الحصول على معلومات دورية حول أداء الإدارة التنفيذية وتوجيه إهتمام مجلس الإدارة إلى المجالات الأخرى الأكثر حيوية بما يعزّز من فاعلية حوكمة الشركات ومنها المصارف.

ث- يؤدي وجود لجان التدقيق في الشركات المساهمة ومنها المصارف إلى تدعيم الثقة في عملية إعداد وتدقيق التقارير المالية، وقد أتفقت عينة البحث في هذا الخصوص على دور لجان التدقيق في ضمان جودة تلك التقارير من خلال تأكيد دورها في مناقشة الدائرة القانونية بشأن أية قضايا مقامة ضد الشركة أو المصرف وتحديد ماهية أثرها في التقارير المالية وكذلك دور لجان التدقيق في مناقشة الإدارة حول مدى كفاية الإفصاح في متن التقارير المالية وفي الملاحظات الهامشية فضلا عن دورها في مراقبة مدى تقيّد الإدارة بسياسات الشركة أو المصرف ونظامه الداخلي ومناقشة الإدارة حول ملائمة اختيارها للسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة عمل الشركة أو المصرف وأثر تغيير تلك السياسات في جودة التقارير المالية.

ج- يؤدي تشكيل لجان التدقيق في الشركات أو المصارف إلى زيادة درجة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات والمصارف للأطراف الخارجية، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية وتدعيم دور كل من التدقيق الداخلي والخارجي والتأكيد على الإلتزام بتطبيق مبادئ ومعايير وآليات حوكمة الشركات، سوف يؤدي إلى زيادة ثقة أصحاب المصلحة الذين يتخذون قراراتهم في ضوء المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات أو المصارف ضمن تقاريرها.

المحور الخامس
الخلاصة والتوصيات

يعد تشكيل لجان للتدقيق في الشركات المساهمة ومنها المصارف ومن أعضاء مستقلين ومؤهلين علمياً وعملياً وقادرين على حل المشاكل التي يمكن أن تنشأ بين الإدارة من جهة والمدققين الداخليين والخارجيين من جهة أخرى تعزيز الفاعلية حوكمة الشركات التي يتطلب تنفيذها تبني مجموعة من الآليات من بينها لجان التدقيق، وقد تبين من خلال تحليل أسئلة الأستبانة بأن دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية الحوكمة يتجسد من خلال مساهمة تلك اللجان في زيادة فاعلية المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، ومدى مساهمتها في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة في تنفيذ الأعمال الموكلة لهم، فضلا عن دورها في ضمان جودة القوائم المالية وتعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية ودرجة إعتمادية أصحاب المصلحة عليها عند إتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن قانون الشركات العراقي (64) لسنة 2004 وقانون المصارف العراقي(94) لسنة 2004 قد أشارا إلى مفهوم الحوكمة بشكل غير مباشر وكذلك أهمية تشكيل لجان التدقيق من مجلس إدارة الشركات المساهمة ومنها المصارف، إلا أن هناك الكثير من القضايا التي يجب تعزيزها في هذا المجال من أهمها إبراز مفهوم حوكمة الشركات بشكل مباشر وتبني آليات تطبيقها ولا سيما ما يتصل بتشكيل لجان التدقيق وتحديد عدد ومؤهلات أعضائها وتعزيز استقلاليهم وتحديد المهام الموكلة إليهم، فضلا عن إلزام الشركات المساهمة ومنها المصارف عينة البحث على تطبيق آليات الحوكمة بشكل عام وتشكيل لجان للتدقيق بشكل خاص والإنتباه إلى الأمور التالية:

1. الاستقلالية وامتلاك المؤهلات العلمية والعملية لأعضاء لجان التدقيق:

أ- الاهتمام باستقلالية أعضاء لجان التدقيق وأن يكون هناك فصل فيما بين مهام لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي وأن يكون ارتباطهم باعلى جهة بالمصرف وان يقدموا تقاريرهم بشكل مباشر إلى مجلس الادارة، ويجب أن يحتفظوا بقناة اتصال مفتوحة وخصوصية مع رئيس مجلس الإدارة.

ب- اختيار أعضاء لجان تدقيق ممن يمتلكون مهارات علمية وعملية محددة لتنفيذ المهام الموكلة لهم فضلاً عن إمتلاكهم المهارات الأساسية في مجال المحاسبة والتدقيق، إلى جانب إمتلاكهم المعرفة بالقوانين بشكل عام والقوانين الخاصة بعمل المصارف بشكل خاص، فضلا عن إقامة دورات تدريبية لأعضاء لجان التدقيق بهدف الأرتقاء بهم وتطويرهم وزيادة معرفتهم بأهمية لجان التدقيق وطبيعة المهام المناطة بأعضائها.

2. المهام الموكلة إلى أعضاء لجان التدقيق:

أ- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية ورقابتها وخلق حوار مفتوح مع الجهات التي يقع على عاتقها مسؤولية إعداد تلك التقارير ومسؤولية تدقيقها وإبداء الرأي بشأنها من أجل التأكد من مدى سلامة الإجراءات والمعايير التي استندت إليها الإدارة عند قيامها بمهمة إعداد التقارير المالية.

ب- الإشراف على سلامة تطبيق الرقابة الداخلية (المالية والقانونية والأخلاقية) لما لذلك من أهمية في التحكم بإدارة الأرباح والمخاطر المالية وتوفير قدر معقول من الضمان لكل من مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة في حماية الأصول وإستغلالها بشكل أمثل.

ت- الإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي، فضلا عن إختيار موظفي التدقيق الداخلي حسب معايير محددة مسبقا، وكذلك مراقبي الحسابات للعمل في مجال التدقيق الداخلي والخارجي ومتابعة مستوى أداءهم للأعمال المناطة بهم والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم. وبما ينسجم مع مصلحة حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وتضمين كل ما سبق في تقارير تقدم دوريا إلى مجلس الإدارة.

المصادر

أولا: المصادر العربية:

١. قانون الشركات العراقي (64) لسنة 2004.
٢. قانون المصارف العراقي (94) لسنة 2004.
٣. البشير، محمد، كلمة افتتاحية لفعاليات المؤتمر العلمي المهني الخامس- جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، "التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة "، مجلة المدقق، العدد , 562003-57.
٤. الرحيلي، عوض بن سلامة، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة سعودية" بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.
٥. الروزنامجي، سندس سعدي حسين، "أثر حوكمة الشركات في التدقيق الداخلي/ دراسة تحليلية عن أثر التشريعات والأنظمة والأرشادات في قياس العلاقة بي المساهمين والتدقيق الداخلي بحث مقدم الى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين والمدققين ، 2007.

٦. السعيدي، ناصر، "حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال في لبنان"، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.
٧. سليمان، محمد مصطفي، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري– دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
٨. شحاتة، السيد شحاتة وعلي، عبد الوهاب، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة" الدار الجامعية، مصر، 2006.
٩. العربيد، عصام فهد، "معايير الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالبنوك بين التحكم المؤسسي ورقابة البنك المركزي"، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2003.
١٠. المشهداني، بشرى نجم عبد الله، "الإطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة– دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" اطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة/ جامعة بغداد، 2007.
١١.ميخائيل، أشرف حنا، "تدقيق الحسابات في اطار منظومة حوكمة الشركات" بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.
١٢.يعقوب، فيحاء عبد الله، "التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة" أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة الجامعة المستنصرية، 2006.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1. Cadbury Committee, The Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance Report of the Financial Aspects of Corporate Governance, London, 1992.
2. Center for International Private Enterprise (CIPE), "A Hand Book: Instituting Corporate Governance in Developing, Emerging & Transitional Economics, 2003.
3. Demb, A & Neubauer, F. F.," The Corporate Board: Confronting the Paradoxes", Long Range Planning, Vol. 25, No. 3, 1992.
4. Donaldson, L., "The Ethereal Hand: Organizational Economics & Management Theory", Academy of Management Review, Vol. 15, No. 3, 1990.
5. Gregory, Holly J., "International Comparison of Corporate Governance Guidelines & Codes of Best Practice - Developing & Emerging Markets", 2000.
6. Hopkins, Michael, "Corporate Social Responsibility- The Big Picture" Cited at The Corporate Responsibility Word -News Item , 2000.

7. Shleifer, Andrei & Vishny, Robert, "Asurvey of Corporate Governance", The Journal of Finance, Vol. LII, No. 2, June, 1997.
8. Smith Report, Financial Reporting Council (FRC), "Audit Committee" Combined Code Guidance, Smith Report, London, 2003.
9. Soltani, Bahram, Auditing An International Approach, England library publishing 1th 2007.
10. Sullivan, John D., "Corporate Governance: Transparency Between Government & Business", CIPE, 2001.
11. Winkler, Adalbert, “financial development economic Growth and Corporate Governance”, 1998.
12. Wolfensohn, President of the world Bank, as quoted by an article in Financial Times, June 21, 1999.

(الملحق 1) الإستبانة وخصائص عينة البحث

أولا : الأسئلة العامة:

1. أسم الجهة التي تعمل فيها:
2. العنوان الوظيفي: رئيس مجلس إدارة ☐ رئيس أو عضو لجنة تدقيق ☐ مدقق داخلي ☐
مدقق خارجي (مراقب حسابات) ☐ مدير مالي ☐
3. التحصيل الدراسي: دبلوم ☐ البكالوريوس ☐ الدبلوم العالي ☐ الماجستير ☐
الدكتوراه ☐
4. التخصص العلمي:
5. عدد سنوات الخدمة الوظيفية:

ثانيا : الأسئلة المرتبطة بمستوى إبراز أهمية حوكمة الشركات ودور لجان التدقيق في تعزيز فاعليتها.

المحور الأول : أهمية حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العراقية

١. هل تمتلك المعرفة أو لديك إلمام بمفهوم حوكمة الشركات ؟ أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐
٢. هل سبق وأن أطلعت على المباديء والآليات الصادرة في مجال حوكمة الشركات ؟
أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐
٣. إذا كانت إجابة السؤال رقم" 2 " أتفق أو إلى حد ما، ما هو مصدر هذه المباديء والآليات: دولي، أجنبية، عربية؟

_____

_____

٤. هل تتفق مع أهمية تبني مفهوم الحوكمة في الشركات العراقية ؟
أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐
٥. حدد من فضلك الأسباب التي تقف وراء اتفاقك أو اعتراضك على ما جاء في السؤال رقم " 4" في أعلاه :

_____

_____

_____

٦. هل تعتقد بأن قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 قد أشارا ضمن نصوص موادهما إلى موضوع الحوكمة بشكل واضح ؟

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

المحور الثاني : واقع حال لجان التدقيق في الشركات العراقية ومبررات التطوير

١. هل تعتقد بأن القانونين أعلاه قد أشار وبشكل واضح إلى أهمية تشكيل لجان التدقيق في الشركات العراقية؟

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق☐

٢. إذا كانت الإجابة بـ لا أتفق أو إلى حدٍ ما هل تعتقد أن هنالك مجالات أخرى للتطوير؟

_____

_____

٣. هل تتفق مع مجالات التطوير التالية:

أ- ضرورة تبني لجان تدقيق. أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

ب- تعزيز استقلالية أعضاء لجان التدقيق. أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

ت- امتلاك أعضاء لجان التدقيق المؤهلات العلمية والخبرة العملية في المجالات المالية والمحاسبية.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

ث- تنظيم الإجتماعات وإصدار التقارير الدورية الخاصة بلجان التدقيق.

أتفق☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

ج- الأشراف على إعداد التقارير المالية والتنسيق فيما بين المدقق الداخلي ومراقب الحسابات.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

ح- الإشراف على عمليات إدارة المخاطر في الشركة وتقييمها.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

المحور الثالث: دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات :

1. تسهم لجنة تدقيق الشركة في زيادة فاعلية المدقق الداخلي وذلك من خلال:

- أختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي المؤهل (علمياً وعملياً) .

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- حل المشاكل التي يمكن أن تحدث فيما بين الإدارة والتدقيق الداخلي.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في الشركة.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- الإشراف على أعمال قسم التدقيق الداخلي وتقييمها دورياً.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

2. تسهم لجنة التدقيق في زيادة فاعلية المدقق الخارجي وذلك من خلال:

- اختيار مراقب الحسابات المناسب وتحديد أتعابه.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- تعزيز استقلالية مراقب الحسابات بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أي قيود قد تفرضها الإدارة عليه.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- مناقشة مراقب الحسابات من قبل لجنة التدقيق حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فاعليتها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- تسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ فيما بين إدارة الشركة ومراقب الحسابات كونها حلقة الوصل بينهم.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

3. تسهم لجنة التدقيق في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة في تنفيذ الأعمال الموكلة لهم وذلك من خلال:

- أناطة بعض مهام مجلس الإدارة وخصوصاً فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية والتدقيقية إلى لجنة ذات اختصاص (لجنة التدقيق).

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- توجيه اهتمام مجلس الإدارة إلى المجالات الأخرى.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- وجود لجنة التدقيق يسهم في زيادة الكفاية الإنتاجية.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- الحصول على معلومات دورية حول أداء الإدارة التنفيذية.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

4. إن للجان التدقيق دوراً مهماً في ضمان جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية المقدمة وذلك من خلال:

- مناقشة الإدارة حول ملائمة اختيارها للسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة عمل المصرف.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- مناقشة الإدارة في حال تغيير السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى وأثر تلك المتغيرات في جودة التقارير المالية.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- مراقبة مدى تقيد الإدارة بسياسات المصرف ونظامها الداخلي.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- مناقشة الإدارة حول مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية المعدة من قبل الإدارة ومدى وضوح وتكامل الإفصاح في الملاحظات الهامشية.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- مناقشة الدائرة القانونية بشأن أية قضايا مقامة ضد المصرف وتحديد ماهية أثرها في التقارير المالية.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

١. إن للجان التدقيق دوراً مهماً في زيادة درجة إعتمادية أصحاب المصلحة على التقارير المالية وذلك من خلال:

- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- الشفافية والنزاهة في التقارير المالية المعدة تحت إشراف لجنة التدقيق.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- التأكيد على الألتزام بتطبيق المباديء والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتقيد بها.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- التأكيد على ضرورة الإلتزام بتطبيق مباديء الحوكمة مما يزيد من قيمة أسهم المصرف في السوق.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

- أن وجود لجان التدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في المصرف.

أتفق ☐ إلى حد ما ☐ لا أتفق ☐

وتوضح الجداول في أدناه تحليلاً لمجتمع البحث وعينته فضلاً عن تحليل الخصائص الشخصية لأفراد العينة، إذ وزعت إستمارة الإستبيان بواقع إجمالي قدره (30) إستمارة على فئات متعددة

من الوظائف الإدارية لكل مصرف من المصارف الخاصة عينة البحث مع الفروع التابعة لها متمثلة بأعضاء مجلس الإدارة، ومديري الحسابات، ومديري التدقيق، وأعضاء لجان تدقيق، والمحاسبين والمدققين الداخليين وقد بلغ عدد أفراد العينة الذين أجابوا على أسئلة الاستبانة (24) مستجيب وحسب تفاصيل الجدول (1) (2) (3) (4) في أدناه التي توضح عدد الأفراد والشهادات الحاصلين عليها والتخصص والخبرة الوظيفية:

جدول (1) افراد العينة الذين إستجابو لأسئلة الإستبانه وحسب الموقع الوظيفي

ت	عنوان الوظيفة	العدد	النسبة %
1	عضو مجلس إدارة	2	8.4
2	عضو لجنة تدقيق	5	20.8
3	مدير حسابات	3	12.5
4	مدير تدقيق	3	12.5
5	محاسبين	8	33.3
6	مدققين داخليين	3	12.5
	المجموع	**24**	**%100**

جدول (2): افراد العينة الذين أجابوا على الإستبانة وحسب الشهادة.

ت	الشهادة	العدد	النسبة %
1	ماجستير	2	8.4
2	محاسب قانوني	2	8.4
3	دبلوم عالي	3	12.5
4	بكلوريوس	16	66.5
5	دبلوم	1	4.2
	المجموع	**24**	**%100**

جدول (3): أفراد العينة الذين أجابوا على الإستبانة وحسب تخصصاتهم العلمية .

ت	التخصص	العدد	النسبة %
1	محاسبة	12	50.0
2	ادارة اعمال	5	20.7
3	علوم مالية ومصرفية	3	12.5
4	اقتصاد	1	4.2
5	احصاء	1	4.2
6	اخرى	2	8.4
	المجموع	**24**	**%100**

جدول (5): أفراد العينة الذين أجابوا على الإستبانة حسب سنوات الخبرة

ت	السنة	العدد	النسبة %
1	10-1	10	41.6
2	20-10	5	20.8
3	30-20	6	25.0
4	40-30	1	4.2
5	50-40	2	8.4
	المجموع	**24**	**%100**

(الملحق 2): الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري للمحورين الأول والثاني من أسئلة الإستبانة.

المحور	الفقرات	حجم المجتمع N	الوسط الحسابي المرجح	الأنحراف المعياري
الأول	هل تمتلك المعرفة أو لديك إلمام بمفهوم حوكمة الشركات.	24	2.4583	0.58823
الأول	هل سبق وأن أطلعت على المباديء والآليات الصادرة في مجال حوكمة الشركات.	24	2.2500	0.60792
الأول	إذا كانت إجابة السؤال رقم" 2 " أتفق أو إلى حد ما، ما هو مصدر هذه المباديء والآليات: دولية' أجنبية' عربية.	13	2.0000	0.97802
الأول	هل تتفق مع أهمية تبني مفهوم الحوكمة في الشركات العراقية.	24	2.7917	0.41485
الأول	حدد من فضلك الأسباب التي تقف وراء اتفاقك أو اعتراضك على ما جاء في السؤال رقم "4" في أعلاه.	24	3.1667	2.05715
الأول	هل تعتقد بأن قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 قد أشارا ضمن نصوص موادهما إلى موضوع الحوكمة بشكل واضح.	24	1.7917	0.65801
الثاني	هل تعتقد بأن القانونين أعلاه قد أشارا وبشكل واضح إلى أهمية تشكيل لجان التدقيق في الشركات العراقية.	24	1.7083	0.75060
الثاني	إذا كانت الإجابة بـ لا أتفق أو اتفق إلى حدٍ ما هل تعتقد أن هنالك مجالات أخرى للتطوير.	21	2.25833	0.65386
الثاني	ضرورة تبني لجان تدقيق.	24	3.0000	0.0000
الثاني	تعزيز استقلالية أعضاء لجان التدقيق .	24	3.0000	0.0000
الثاني	امتلاك أعضاء لجان التدقيق المؤهلات العلمية والخبرة العملية في المجالات المالية والمحاسبية.	24	2.9583	0.20412
الثاني	تنظيم الإجتماعات وإصدار التقارير الدورية الخاصة بلجان التدقيق.	24	2.6667	0.63702
الثاني	الأشراف على إعداد التقارير المالية والتنسيق فيما بين المدقق الداخلي ومراقب الحسابات.	24	2.8750	0.44843
الثاني	الإشراف على عمليات إدارة المخاطر في المصرف وتقييمها.	24	2.6667	0.63702

(الملحق 3): أولا : أسئلة المحور الثالث دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات المساهمة (المصارف عينة البحث)

ت	الاسئلة	المتغير
1	**تسهم لجنة تدقيق الشركة في زيادة فاعلية المدقق الداخلي وذلك من خلال:**	
	• أختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي المؤهل (علمياً وعملياً) .	x1
	• حل المشاكل التي يمكن أن تحدث فيما بين الإدارة والتدقيق الداخلي.	X2
	• تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي.	X3
	• الإشراف على أعمال قسم التدقيق الداخلي وتقييمها دورياً.	X4
2	**تسهم لجنة التدقيق في زيادة فاعلية المدقق الخارجي وذلك من خلال:**	
	• اختيار مراقب الحسابات المناسب وتحديد أتعابه .	X5
	• تعزيز استقلالية مراقب الحسابات بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أي قيود قد تفرضها الإدارة عليه .	X6
	• مناقشة مراقب الحسابات من قبل لجنة التدقيق حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فاعليتها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها .	X7
	• تسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين إدارة المصرف ومراقب الحسابات كونها حلقة الوصل بينهم .	X8
3	**تسهم لجنة التدقيق في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة في تنفيذ الأعمال الموكلة لهم وذلك من خلال:**	
	• أناطة بعض مهام مجلس الإدارة وخصوصاً فيمايتعلق بالنواحي المحاسبية والتدقيقية إلى لجنة ذات اختصاص (لجنة التدقيق) .	X9
	• توجيه اهتمام مجلس الإدارة إلى المجالات الأخرى.	X10
	• وجود لجنة التدقيق يسهم في زيادة الكفاية الإنتاجية.	X11
	• الحصول على معلومات دورية حول أداء الإدارة التنفيذية	X12
4	**إن للجان التدقيق دوراً مهماً في ضمان جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية المقدمة وذلك من خلال:-**	
	• مناقشة الإدارة حول ملاءمة اختيارها للسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة عمل المصرف.	X13
	• مناقشة الإدارة في حال تغييرالسياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى وأثر تلك المتغيرات في جودة التقارير المالية .	X14
	• مراقبة مدى تقيد الإدارة بسياسات المصرف ونظامه الداخلي.	X15
	• مناقشة الإدارة حول مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية المعدة من قبل الإدارة ومدى وضوح وتكامل الإفصاح في الملاحظات الهامشية.	X16
	• مناقشة الدائرة القانونية بشأن أية قضايا مقامة ضد المصرف وتحديد ماهية أثرها في التقارير المالية.	X17
5	**إن للجان التدقيق دوراً مهماً في زيادة درجة إعتمادية أصحاب المصلحة على التقارير المالية وذلك من خلال :-**	
	• الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية .	X18
	• الشفافية والنزاهة في التقارير المالية المعدة تحت إشراف لجنة التدقيق .	X19
	• التأكيد على الألتزام بتطبيق المباديء والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً و التقيد بها .	X20
	• التأكيد على ضرورة الإلتزام بتطبيق مباديء الحوكمة مما يزيد من قيمة أسهم المصرف في السوق .	X21
	• أن وجود لجان التدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في المصارف عينة البحث .	X22

ثانيا : القيم القاعدية ونسبة تباين العامل من التباين الكلي

العامل	القيم القاعدية	نسبة التباين	نسبة التباين المتجمع
1	3.459	15.721	15.721
2	2.502	11.372	27.093
3	2.326	10.575	37.668
4	1.937	8.805	46.472
5	1.825	8.420	54.892
6	1.610	7.319	62.212
7	1.463	6.625	68.864
8	1.351	6.139	75.003
9	1.220	5.545	80.548
10	0.876	3.981	84.529
11	0.739	3.358	87.887
12	0.669	3.043	90.930
13	0.553	2.512	93.442
14	0.423	1.920	95.362
15	0.352	1.599	96.961
16	0.244	1.110	98.072
17	0.197	0.895	98.966
18	0.119	0.543	99.509
19	0.53	0.241	99.750
20	0.22	0.100	99.850
21	0.21	0.97	99.947
22	0.12	0.53	100.00

ثالثا: العوامل الفعالة:

العامل	القيم قبل التدوير			القيم بعد التدوير		
	القيم القاعدية	نسبة التباين	تباين المجتمع	القيم القاعدية	نسبة التباين	تباين المجتمع
1	3.459	15.721	15.721	2.694	12.246	12.246
2	2.502	11.372	27.093	2.315	10.522	22.768
3	2.326	10.575	37.668	2.132	9.693	32.461
4	1.937	8.805	46.472	2.057	9.348	41.809
5	1.825	8.420	54.892	1.925	8.749	50.558
6	1.610	7.319	62.212	1.922	8.735	59.293
7	1.463	6.625	68.864	1.626	7.392	66.685
8	1.351	6.139	75.003	1.576	7.164	73.849
9	1.220	5.545	80.548	1.474	6.699	80.548

رابعا : مصفوفة العوامل المدورة لاجوبة المحور الثالث (قبل التدوير)

الأسئلة	العوامل								
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
X1	0.432	0.111	0.096	0.708	0.275	0.266	0.206	0.066	0.071
X2	0.450	0.510	0.114	0.098	0.026	0.418	0.283	0.022	0.448
X3	0.211	0.162	0.217	0.085	0.238	0.188	0.393	0.326	0.458
X4	0.204	0.145	0.162	0.428	0.420	0.135	0.294	0.405	0.325
X5	0.537	0.224	0.175	0.003	0.528	0.028	0.166	0.047	0.096
X6	0.035	0.471	0.150	0.038	0.492	0.137	0.306	0.130	0.367
X7	0.191	0.121	0.609	0.470	0.016	0.199	0.110	0.091	0.152
X8	0.381	0.552	0.423	0.022	0.062	0.170	0.353	0.043	0.161
X9	0.181	0.166	0.408	0.579	0.069	0.388	0.031	0.116	0.108
X10	0.574	0.156	0.329	0.041	0.009	0.320	0.059	0.476	0.019
X11	0.00	0.511	0.573	0.207	0.208	0.131	0.220	0.310	0.083
X12	0.708	0.261	0.077	0.330	0.246	0.070	0.126	0.317	0.130
X13	0.072	0.416	0.242	0.129	0.364	0.059	0.397	0.040	0.381
X14	0.583	0.360	0.056	0.072	0.262	0.487	0.175	0.095	0.030
X15	0.414	0.381	0.107	0.231	0.343	0.258	0.392	0.410	0.203
X16	0.635	0.196	0.164	0.293	0.191	0.109	0.048	0.134	0.413
X17	0.765	0.111	0.097	0.068	0.059	0.086	0.065	0.303	0.251
X18	0.100	0.592	0.037	0.471	0.233	0.287	0.369	0.126	0.045
X19	0.043	0.039	0.126	0.101	0.371	0.713	0.179	0.332	0.002
X20	0.301	0.451	0.524	0.254	0.185	0.129	0.155	0.085	0.036
X21	0.136	0.135	0.633	0.246	0.141	0.026	0.463	0.291	0.142
X22	0.154	0.372	0.465	0.054	0.551	0.112	0.131	0.322	0.159

ومن خلال البيانات المستقاة من الجداول أعلاه تم التوصل إلى النتائج التالية وكما مبين أدنا:

العامل الأول: ويمثل هذا العامل أهمية كبيرة وذات تأثير جوهري حيث يشكل نسبة (15.72) من التباين الكلي وقد تضمن كل من المتغيرات (X20,X15,X1,X2,X5,X10,X14,X16,X12,X17) والتي تمثل بالمرتبة الأولى السؤال الرابع من المحور الثالث الفرع هـ .(دور لجان التدقيق في مناقشة الدائرة القانونية بشأن أية قضايا مقامة ضد المصرف وتحديد ماهية أثرها في التقارير المالية) وبنسبة (0.765) ، ومن ثم السؤال الثالث الفرع د. (الحصول على معلومات دورية حول أداء الإدارة التنفيذية) وبنسبة (0.708) ومن ثم حل بالمركز الثالث السؤال السؤال الرابع الفقرة د. (مناقشة الإدارة حول مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية المعدة من قبل الإدارة ومدى وضوح وتكامل الإفصاح في الملاحظات الهامشية) وبنسبة (0.635)، ومن ثم الفقرة ب. (مناقشة الإدارة في حال تغيير السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى وأثر تلك المتغيرات في جودة التقارير المالية) وبنسبة (0.583)، في حين حل بالمركز الخامس السؤال الثالث الفقرة ب. (توجيه اهتمام مجلس الإدارة إلى المجالات الأخرى) وبنسبة (0.574)، ثم جاء سادساً من حيث الترتيب السؤال الثاني الفقرة أ.(تعزيز استقلالية مراقب الحسابات بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أي قيود قد تفرضها الإدارة عليه) وبنسبة (0.537)، هذا وحل سابعاً السؤال الأول بفقرتيه(ب و أ) وهما (أختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي المؤهل (علمياً وعملياً)، حل المشاكل التي يمكن أن تحدث فيما بين الإدارة والتدقيق الداخلي) وبنسبة (0.450، 0.432) على التوالي وكما حل بالمركز الثامن السؤال الرابع الفقرة هـ.(مراقبة مدى تقيد الإدارة بسياسات المصرف ونظامه الداخلي) وبنسبة(0.414) في حين حل بالمركز التاسع السؤال الخامس بفقرته ج. (التأكيد على الألتزام بتطبيق المباديء والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتقيد بها) وبنسبة (0.301).

العامل الثاني: وهو من العوامل المهمة أيضاً حيث لا يقل أهمية عن المحور الأول وذلك كونه شكل نسبة (11.372) من التباين الكلي وقد تضمن المتغيرات (X13,X20,X6,X2,X8,X18) والتي تمثل من حيث الأهمية السؤال الخامس أ. (الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية) وبنسبة (0.592) ومن ثم السؤال الثاني د. (تسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ فيما بين إدارة المصرف ومراقب الحسابات كونها حلقة الوصل بينهم) وبنسبة (0.552) ومن ثم السؤال الأول ب. (حل المشاكل التي يمكن أن تحدث فيما بين الإدارة والتدقيق الداخلي) وبنسبة (0.510) ومن ثم السؤال الثاني ب.(تعزيز استقلالية مراقب الحسابات بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أي قيود قد تفرضها الإدارة عليه) وبنسبة (0.471) وبعده السؤال الخامس الفرع ج. (التأكيد على الألتزام بتطبيق المباديء والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتقيد بها) وبنسبة (0.451) وأخيراً السؤال الرابع أ

.(مناقشة الإدارة حول ملائمة اختيارها للسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة عمل المصرف) وبسنة (0.416).

العامل الثالث : ويمثل هذا العامل ما نسبته (10.575) من التباين الكلي وقد تضمن المتغيرات التالية (X10,X9,X8,X22,X20,X11,X7,X21) وهي تمثل كل من السؤال الخامس د.(التأكيد على ضرورة الإلتزام بتطبيق مباديء الحوكمة مما يزيد من قيمة أسهم المصرف في السوق) وبنسبة (0.633) والسؤال الثاني ج. (مناقشة مراقب الحسابات من قبل لجنة التدقيق حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فاعليتها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها) وبنسبة (0.609) والسؤال الثالث ج .(وجود لجنة التدقيق يسهم في زيادة الكفاية الإنتاجية) وبنسبة (0.573) والسؤال الخامس بفرعيه (ج وهـ) . (التأكيد على الألتزام بتطبيق المباديء والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتقيد بها، أن وجود لجان التدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في المصرف) وبنسبة(0.524 ، 0.465) على التوالي ومن ثم السؤال الثاني د .(تسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ فيما بين إدارة المصرف ومراقب الحسابات كونها حلقة الوصل بينهم) وبنسبة (0.423) وأخيراً السؤال الثالث بفرعيه أ و ب (أناطة بعض مهام مجلس الإدارة وخصوصاً فيمايتعلق بالنواحي المحاسبية والتدقيقية إلى لجنة ذات اختصاص (لجنة التدقيق)، توجيه اهتمام مجلس الإدارة إلى المجالات الأخرى) وبنسبة (0.408 ، 0.329).

العامل الرابع : ويفسر هذا العامل نسبة (8.805) من التباين الكلي ويتضمن المتغيرات التالية (X12,X4,X6,X17,X9,X1) وهي تمثل حسب أهميتها النسبية السؤال الأول أ.(أختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي المؤهل (علمياً وعملياً) وبنسبة (0.708) ومن ثم السؤال الثالث أ .(أناطة بعض مهام مجلس الإدارة وخصوصاً فيمايتعلق بالنواحي المحاسبية والتدقيقية إلى لجنة ذات اختصاص (لجنة التدقيق) وبنسبة (0.579) وبعده في الترتيب جاء السؤال الخامس أ.(الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية) وبنسبة (0.471) ومن ثم السؤال الثاني ج. (مناقشة مراقب الحسابات من قبل لجنة التدقيق حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فاعليتها وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها) وبنسبة (0.470) وحل بالترتيب الأخير السؤال الثالث د.(الحصول على معلومات دورية حول أداء الإدارة التنفيذية) وبنسبة (0.330).

العامل الخامس : ويفسر هذا العامل نسبة (8.420) من التباين الكلي وهو يتضمن المتغيرات التالية (X15,X19,X4,X6,X5,X22) وهي كما مفصل أدناه حسب أهميتها : السؤال الخامس هـ.(أن وجود لجان التدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في المصرف) وهو بنسبة (0.551) وبعده بالأهمية جاء السؤال الثاني بفرعيه أ و

ب.(اختيار مراقب الحسابات المناسب وتحديد أتعابه، تعزيز استقلالية مراقب الحسابات بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أي قيود قد تفرضها الإدارة عليه) وبنسبة (0.528 ،0.492) على التوالي ومن ثم جاء السؤال الأول د.(الإشراف على أعمال قسم التدقيق الداخلي وتقييمها دورياً) وبنسبة (0.420) وبعده بالترتيب جاء السؤال الخامس ب. (الشفافية والنزاهة في التقارير المالية المعدة تحت إشراف لجنة التدقيق) وبنسبة (0.371) ومن ثم السؤال الرابع بشقيه ا و ج. (مناقشة الإدارة حول ملائمة اختيارها للسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة عمل المصرف، مراقبة مدى تقيد الإدارة بسياسات المصرف ونظامه الداخلي) وبنسبة (0.364 ،0.343) على التوالي.

العامل السادس: ويفسر هذا العامل نسبة (7.319) من التباين الكلي وهو يتضمن المتغيرات التالية (X2,X14,X19) وهي كما مبين أدناه وحسب الترتيب أولاً: السؤال الخامس ب .(التأكيد على الألتزام بتطبيق المباديء والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتقيد بها) وبنسبة (0.713)، ثانياً: السؤال الرابع ب.(مناقشة الإدارة في حال تغيير السياسات المحاسبية من سنة إلى أخرى وأثر تلك المتغيرات في جودة التقارير المالية) وبنسبة (0.487)، ثالثاً: السؤال الأول أ.(أختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي المؤهل (علمياً وعملياً)) وبنسبة(0.418).

العامل السابع: ويمثل هذا العامل نسبة (6.625) من التباين الكلي وقد تضمن المتغيرات التالية (X6,X8,X18,X15,X3,X13,X21) وهي تمثل حسب أهميتها كل من السؤال الخامس د.(التأكيد على ضرورة الإلتزام بتطبيق مباديء الحوكمة مما يزيد من قيمة أسهم المصرف في السوق) وبنسبة (0.463) وبعده بالأهمية السؤال الرابع أ .(مناقشة الإدارة حول ملائمة اختيارها للسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة عمل المصرف) وبنسبة (0.397) ومن ثم السؤال الأول ب.(حل المشاكل التي يمكن أن تحدث فيما بين الإدارة والتدقيق الداخلي) وبنسبة (0.393) ومن ثم السؤال الرابع ج .(تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في المصرف) وبنسبة (0.392) وبعده في الترتيب يأتي السؤال الثاني وبشقيه د و ب.(تسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ فيما بين إدارة المصرف ومراقب الحسابات كونها حلقة الوصل بينهم، تعزيز استقلالية مراقب الحسابات بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أي قيود قد تفرضها الإدارة عليه) وبنسبة (0.353 ، 0.306) على التوالي.

العامل الثامن: ويمثل هذا العامل نسبة (6.139) من التباين الكلي وقد تضمن المتغيرات التالية (X17,X11,X12,X22,X3,X19,X4,X15,X10) على التوالي وحسب أهمية المتغيرات وكما مبين أدنا :حيث السؤال الثالث ب. حل بالمركز الأول من حيث الأهمية (توجيه اهتمام مجلس الإدارة إلى المجالات الأخرى) وبنسبة (0.476) ومن ثم السؤال الرابع

ج.(مراقبة مدى تقيد الإدارة بسياسات المصرف ونظامه الداخلي) وبنسبة (0.410) وبعده في الترتيب جاء السؤال الأول د.(الإشراف على أعمال قسم التدقيق الداخلي وتقييمها دورياً) وبنسبة (0.405) ومن ثم السؤال الخامس ب.(الشفافية والنزاهة في التقارير المالية المعدة تحت إشراف لجنة التدقيق) وبنسبة (0.332) ثم السؤال الأول ج.(تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في المصرف) وبنسبة(0.326) ثم السؤال الخامس هـ.(أن وجود لجان التدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة في المصرف) وبنسبة (0.322) ومن بعده في الترتيب جاء السؤال الثالث بشقيه د. و ج. (الحصول على معلومات دورية حول أداء الإدارة التنفيذية، وجود لجنة التدقيق يسهم في زيادة الكفاية الإنتاجية) وبنسبة (0.317 ، 0.310) على التوالي ومن ثم حل بالمركز الأخير من حيث الأهمية السؤال الرابع هـ.(مناقشة الدائرة القانونية بشأن أية قضايا مقامة ضد المصرف وتحديد ماهية أثرها في التقارير المالية) وبنسبة (0.303).

العامل التاسع: ويفسر هذا العامل نسبة (5.545) من التباين الكلي ويتضمن المتغيرات التالية (X4,X6,X13,X16,X2,X3) وهي تمثل حسب أهميتها النسبية السؤال الأول بشقيه ج. و ب.(تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي في المصرف، حل المشاكل التي يمكن أن تحدث فيما بين الإدارة والتدقيق الداخلي) وبنسبة (0.458 ، 0.448) على التوالي ومن ثم جاء بعده بالترتيب السؤال الرابع بشقيه د. و أ. (مناقشة الإدارة حول مدى كفاية الإفصاح في التقارير المالية المعدة من قبل الإدارة ومدى وضوح وتكامل الإفصاح في الملاحظات الهامشية ،مناقشة الإدارة حول ملائمة اختيارها للسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة عمل المصرف) وبنسبة (0.413 ، 0.381) ثم حل بعده بالترتيب السؤال الثاني ب.(تعزيز استقلالية مراقب الحسابات بما يمكنه من القيام بعمله بمنأى عن أي قيود قد تفرضها الإدارة عليه) وبنسبة (0.367) ومن ثم السؤال الأول د.(الإشراف على أعمال قسم التدقيق الداخلي وتقييمها دورياً) وبنسبة (0.325).

خامسا: مصفوفة العوامل المدورة لاجوبة المحور الثالث دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات المساهمة(المصارف عينة البحث) بعد التدوير.

العوامل									الأسئلة
9	8	7	6	5	4	3	2	1	
0.236	0.089	0.143	0.562	0.103	0.474	0.191	0.166	0.439	X1
0.054	0.208	0.246	0.455	0.090	0.074	0.171	0.555	0.82	X2
0.731	0.030	0.51	0.007	0.039	0.271	0.124	0.234	0.71	X3
0.064	0.140	0.853	0.241	0.106	0.019	0.019	0.043	0.009	X4
0.236	0.175	0.504	0.042	0.124	0.169	0.147	0.029	0.529	X5
0.675	0.179	0.227	0.045	0.107	0.190	0.214	0.341	0.052	X6
0.031	0.265	0.106	0.549	0.194	0.087	0.445	0.229	0.215	X7
0.274	0.243	0.025	0.293	0.300	0.229	0.031	0.100	0.664	X8
0.001	0.152	0.138	0.817	0.060	0.080	0.114	0.090	0.055	X9
0.107	0.036	0.267	0.089	0.116	0.725	0.018	0.212	0.346	X10
0.076	0.193	0.058	0.086	0.189	0.126	0.242	0.816	0.119	X11
0.017	0.368	0.200	0.423	0.022	0.211	0.518	0.133	0.444	X12
0.399	0.423	0.017	0.028	0.513	0.277	0.029	0.119	0.024	X13
0.012	0.178	0.019	0.252	0.043	0.189	0.787	0.126	0.234	X14
0.299	0.203	0.562	0.383	0.454	0.55	0.050	0.185	0.302	X15
0.064	0.113	0.072	0.061	0.156	0.013	0.036	0.067	0.859	X16
0.008	0.235	0.015	0.038	0.074	0.294	0.159	0.127	0.769	X17
0.006	0.003	0.049	0.199	0.153	0.026	0.859	0.049	0.261	X18
0.083	0.855	0.146	0.097	0.047	0.168	0.131	0.035	0.012	X19
0.023	0.130	0.091	0.048	0.050	0.033	0.106	0.812	0.118	X20
0.111	0.213	0.026	0.013	0.605	0.183	0.169	0.592	0.019	X21
0.022	0.044	0.099	0.157	0.890	0.106	0.024	0.046	0.43	X22